د. سليمان بن عبدالله أبا الخيل*

من مظاهر الأمن في المملكة العربية السعودية

* وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض.

الأمن مطلب عظيم وضرورة ملحة لا يمكن أن تعيش أمة بدونه سواء أكان فكرياً أو عقدياً أو مادياً أو اجتماعياً، وطلب توفيره مقدم على أشياء كثيرة حتى الرزق من مطعم وشرب ولذلك فإن نبي الله إبراهيم عليه السلام عندما وضع أهله في مكة وتركهم قال ﴿رب اجعل هذا بلداً آمناً وارزق أهله من الثمرات﴾ فمن المتصور أن يعيش الإنسان جائعاً قليل ذات اليد إذا كان آمناً ولكن لا يمكن أن يقر ويستقر وإن كان عنده الأموال العظيمة إذا كان خائفا.

ومن هنا جاء الإسلام بعقيدته الصحيحة وأحكامه وحدوده العادلة ومبادئه السامية ومنهجه القويم من أجل الحفاظ على النفس والعقل والدين والعرض والمال والأوطان بل وحفظ الكماليات والتحسينات وإقامة العدل بين الناس الأمر الذي معه يشبع الأمن ويتحقق الأمان، وتوجد الطمأنينة والاستقرار ويتمتع الناس برغد العيش فيتحقق بذلك قول الرسول ﷺ (من أصبح معافىً في بدنه آمناً في سربه، عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها).

يقول أحد الباحثين إن المنصف لا يعوزه إقامة الدليل على أن الحدود تكفل الأمن، وتحقق الاستقرار للمجتمعات التي تقيمها وتحكم بمقتضاها وذلك أن التجربة خير شاهد، أعدل بينة على ذلك فالصدر الإسلامي الأول في عصر النبوة والخلفاء الراشدين وحينما كان الإسلام غضاً وحدود الله نافذة فيه، يحكم بها النبي ﷺ ومن تبعه من الخلفاء الراشدين، كان المجتمع في عهدهم يعتبر مثالياً في جميع نواحي حياته قوياً مرهوباً متحداً متماسكاً متعاوناً، على قدر عظيم من الأخلاق، وقد انعدمت فيه الجريمة، أو كادت، فقلما يروي التاريخ أن أحداً ارتكب جريمة وأفلت من عقابها بل كثيراً ما روى التاريخ أن بعض من كان يقترف الجريمة يسعى بنفسه إلى الحكم طالباً إقامة الحد عليه لتطهيره من ذنبه، وذلك لأن قوة إيمانه أيقظت فيه ضميره بعد أن غلبه الشيطان فطلب النجاة من عذاب الآخرة بتوبته إلى الله تعالى، وفضل أن يناله عذاب الدنيا ليخرج منها طاهراً، وما حديث ماعز بن مالك رضي الله عنه بخفي، فهو من الشهرة بحيث لا ينكر ولذلك كان النبي ﷺ يطلب ممن جنى على نفسه جرماً فستره الله عليه ألاّ يكشف ستره ولا يخبر عن جرمه وأن التوبة إلى الله تعالى تسعه.

وكذلك حديث أبي محجن الثقيف الذي كان مدمناً للخمر وكلما شرب طلب إقامة الحد عليه فلما علم أنه لا يقام عليه حد الشرب إذا شرب قال: (والله لا أقربها، فإني كنت أشربها حينما كنت أعلم أنكم ستطهرونني منها).

وفي العصر الحاضر كانت المملكة العربية السعودية أسبق الدول في تطبيق الشريعة الإسلامية عقيدة وشريعة وإقامة لحدودها، والحكم على مقتضاها وما كان ينبغي أن يسبقها غيرها إلى ذلك، وهي بلاد الحرمين الشريفين التي شع منها نور الإسلام بكل إعزاز وإكبار ونجحت نجاحاً منقطع النظير في القضاء على الإجرام وحفظ الأمن والنظام.

ولا يزال الناس يذكرون كيف كان الأمن مختلاً في الحجاز قبل عهد الحكم السعودي، بل كيف كانت الحجاز مضرب الأمثال في كثرة الجرائم وشناعة الإجرام، فقد كان المسافر فيه كالمقيم لا يأمن على ماله، ولا على نفسه في بدو، أو حضر، في نهار أو ليل، وكذلك الحال بالنسبة لجميع أنحاء الجزيرة شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، حتى إن الدول كانت ترسل مع رعاياها من الحجاج قوة مسلحة لتامين سلامتهم، ورد الاعتداء عنهم، وما كانت هذه القوات الخاصة ولا غيرها بقادرة على ضمان الأمن وكبح جماح العصابات ومنعها من سلب الحجاج فضلاً عن غيرهم.

فظل حماة الأمن في ذلك العهد السالف عاجزين عن حماية الجمهور حتى طبقت الشريعة الإسلامية فانقلب الحال بين يوم وليلة وساد الأمن بلاد الحجاز وغيرها، وانتشرت الطمأنينة بين المقيمين والمسافرين وانتهى عهد الخطف والنهب، وقطع الطريق، وأصبحت الجرائم القديمة أخباراً تروى، فلا يكاد يصدقها من لم يعاصرها أو يشهدها وبعد أن كان الناس يسمعون أشنع الأخبار عن الجرائم أصبحوا يسمعون أعجب الأخبار عن استتبات الأمن والنظام فهذا يفقد كيس نقوده في الطريق العام، فلا يكاد يذهب إلى جهات الأمن ليبلغ حتى يجد كيسه كما فقد منه معروضاً للتعرف عليه.

والآخر يسافر من شرق البلاد إلى غربها، أو من شمالها إلى جنوبها ومعه أهله، وماله، ويقف في أي مكان أو أي زمان ليلاً أو نهاراً من أجل أن ينام أو يرتاح أو يتنزه، لا يخاف إلاّ الله.

فبعد أن كان الأمن يعجز عن حفظه قوات عسكرية عظيمة من الداخل والخارج، أصبح بفضل الله محفوظاً بعدد من رجال الأمن، وهذا أكبر دليل على أن النظام الإسلامي في محاربة الجرائم يؤدي عملياً إلى قطع دابرها والقضاء عليها وأنه النظام الذي يبحث عنه الجميع ويتمناه كل فرد من العالم.

وقد اعترفت كل الدول بعد الحرب العالمية الثانية أن تطبيق عقوبة الجلد على جرائم التموين والتسعير وبعض الجرائم الأخرى يكفل حمل الجماهير وجبرهم على طاعة القانون وحفظ النظام وأن كل عقوبات القوانين الوضعية لا تغني عن عقوبة الجلد شيئاً في هذا الباب.

وهذا الاعتراف العالمي هو في الوقت نفسه اعتراف بنجاح الشريعة الإسلامية في محاربة الجريمة بشتى أنواعها، لأن عقوبة الجلد هي إحدى عقوبات الحدود في الشريعة الإسلامية. وهذا كله يدل على أن قوة المسلمين إنما هي في تمسكهم بدينهم المتمثل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما كان عليه السلف الصالح وإن ضعفهم يكون بقدر ابتعادهم عنه وذلك مصداقاً لقول الرسول ﷺ (تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وسنتي).

إن بلادنا تعتبر في مقياس البلدان الأخرى قارة متسعة، متباينة الأجناس، مختلفة الأحوال، متنوعة التضاريس، وبفضل من الله العلي القدير ثم بما قام به الملك عبدالعزيز وأبناؤه من بعده من حمل راية التوحيد وتطبيق أحكام الشريعة أصبحت كأنها قرية صغيرة أهلها متعاونون متحابون متآلفون، لا يستطيع أن يوثر عليهم أو أن يدخل بينهم مع تمتعهم بالأمن والاستقرار والطمأنينة ورغد العيش وستظل على ذلك مادام رائدها الاحترام والتقدير المتبادلان بين الراعي والرعية. وهنا نحن اليوم نرى تطبيق أحكام الله في المجرمين والمخالفين واقعاً حياً يشهده القاصي والداني ويشهد به العدو قبل الصديق، فتقر أعيننا بذلك ونذكر ذلك فنشكره ونسأل الله أن يثبته ويقره وأن ينصر ويعز القائمين عليه وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين اللذان لا يألوان جهداً في بذل كل ما يستطاع من إمكانات مادية ومعنوية في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار والرقي والتقدم لبلادنا الغالية.